



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المسار الصحيح للبيئة: رصد التحوّل الأخضر في العالم العربي

جوزيف شيكلا

بدعم من

UNDEF
The United Nations
Democracy Fund



FNUD
Fonds des
Nations Unies
pour la démocratie

المسار الصديق للبيئة: رصد التحول الأخضر في العالم العربي

جوزيف شيكلا, جوزيف شيشلا هو منسق شبكة حقوق الأرض والسكن للتحالف الدولي للموئل، التي تدعم المنظمات الأعضاء في مجال التنمية، والمناصرة، والصعوبات المختلفة التي تواجهها لضمان حق الإنسان في السكن اللائق والاستخدام المنصف للأراضي والرقابة الديمقراطية عليها في الشرق الأوسط/شمال أفريقيا ومناطق أخرى حول العالم.

تحالف المناخ والهواء النظيف (المغرب)	CCAC
صندوق تغير المناخ	CCF
مدونة السلطات المحلية (تونس)	CCL
احتجاز ثاني أكسيد الكربون وخصنه	CCS
مركز تنمية الطاقات المتجددة	CDER
مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدياري)	CEDARE
صندوق الاستثمار في أنشطة البناء	CEF
وحدة خفض الانبعاثات المعتمدة	CER
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي	CFS
التمويل المناخي الأول	C11
صناديق الاستثمارات المناخية	CIF
اللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي (المغرب)	CNCB
اللجنة الوطنية للتغير المناخي (المغرب)	CNCC
المجلس الوطني للتنمية المستدامة (جزر القمر)	CNDD
شركة	.Co
ثاني أكسيد الكربون	CO2
مؤتمر (الأمم المتحدة)	.CONF

مركز الكفاءات للتغير المناخي في المغرب	4C Maroc
مصرف التنمية الآسيوي	ADB
الوكالة الفرنسية للتنمية	AFD
بنك التنمية الأفريقي	AfDB
المنتدى العربي للبيئة والتنمية	AFED
الزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي	AFOLU
صندوق استثمار بديل	AIF
برنامج التأمين الزراعي (المغرب)	AIP
التحالف العالمي لمكافحة تغير المناخ	AMCC
الوكالة المغربية لكفاءة الطاقة (المغرب)	AMEE
دعم تعزيز قدرات لإدارة البيئية المتعددة القطاعات والمنسقة واللامركزية لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاث في جزر القمر (مشروع)	ANCAR
غاز مصاحب للنفط	APG
الوكالة الوطنية لتعزيز وترشيد استخدام الطاقة (الجزائر)	APRUE
مؤشر نوعية الهواء	AQI
مسار العمل المعتاد	BAU
اتفاقية استثمار ثنائية	BIA

الناتج المحلي الإجمالي	GDP
مرفق البيئة العالمية	GEF
التحول إلى اقتصاد أخضر	GET
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة	Gg CO2-e q
غازات الدفيئة	GHG
انبعاثات غازات الدفيئة	GHGE
Gesellschaft mit beschränkter Haftung (شركة محدودة المسؤولية)	GmbH
الدخل القومي الإجمالي	GNI
حكومة مصر	GoE
المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون	HIPC
فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)	HIV/AIDS
منتدى سياسي رفيع المستوى	HLPF
مؤسسة هونغ كونغ وشنغهاي المصرفية (إتش إس بي سي)	HSBC
الأرصاء الجوية الهيدرولوجية (أخطار)	HYDROMET
الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (مجموعة ثلاثية دولية لتعزيز التعاون الدولي بين هذه البلدان)	IBSA
المركز الدولي للزراعة الملحية	ICBA
الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر	ICCD
معلومات لتسهيل الوضوح والشفافية والفهم	ICTU
نازح	IDP
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	IFAD
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
مؤسسة تمويل دولية	IFI

مؤتمر الأطراف	CoP
مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)	COVID-19
تركيز الطاقة الشمسية	CSP
الطاقة الشمسية المركزة	CSP
صندوق التنمية	DF
إدارة البيئة وتغير المناخ (الصومال)	DoECC
الحد من مخاطر الكوارث	DRR
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير	EBRD
صندوق تنمية الطاقة	EDF
جهاز شؤون البيئة المصري	EEAA
اقتصادات السوق الناشئة	EME
دليل الأداء البيئي	EPI
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	ESCWA
التزامات الدول خارج حدودها الوطنية (في مجال حقوق الإنسان)	ETO
الاتحاد الأوروبي	EU
الاتحاد الأوروبي	EU
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	FAO
الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (مراجعة أيضًا UNFCCC)	FCCC
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
قوى إعلان الحرية والتغيير (السودان)	FFC
بوابة معلومات البناء الأخضر	GBIG
الصندوق الأخضر للمناخ	GCF

غاز البترول المُسال	LPG
مسؤولية محدودة	.Ltd
الاستراتيجية الوطنية لتنمية منخفضة الكربون في أفق 2050 (المغرب)	LT-LEDS
الاستراتيجية الوطنية لتنمية منخفضة الكربون في أفق 2050 (المغرب)	LT-LEDS
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (المغرب)	MASEN
بلد عضو	MC
صندوق ائتماني متعدد الجهات المانحة	MDTF
تجمع من مؤسسات بحثية وأكاديمية تركز على مجالات مختلفة في منطقة البحر المتوسط لتطوير رؤية بديلة لشراكة متوسطة جديدة وسياسات الاتحاد الأوروبي المعنية (ميد ريسيت)	MEDRE- S E T
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
الهيكل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديد التغيرات الجيوسياسية والنظام الإقليمي والتحولات المحلية، هو مشروع يدعم الدراسات حول النظام الجيوسياسي الجاري إنشائه، ويحدد القوى الدافعة وراءه، ويلقي الضوء على الديناميات التصاعدية، ويقيم الآثار المترتبة على هذه العمليات على الاتحاد الأوروبي وسياساته تجاه المنطقة (منارة)	MENARA
وزارة البيئة والمياه والزراعة (المملكة العربية السعودية)	MEWA
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة (تونس)	MIPME

البلد الوطني التوحيدي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	INC
مساهمة معتمدة محددة وطنياً (مراجعة أيضاً NDC)	INDC
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ	IPCC
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة	IRENA
معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة (المغرب)	IRESEN
البنك الإسلامي للتنمية	IsDB
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	ISO
وكالات اليابان للتعاون الدولي	JICA
الصندوق القومي اليهودي	JNF
صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة (الأردن)	JREEF
الهيئة العامة للبيئة (الكويت)	KEPA
Kreditanstalt für Wiederaufbau (بنك الائتمان لإعادة الإعمار)	KfW
مؤسسة البترول الكويتية	KPC
جامعة الدول العربية	LAS
بلد أقل نمواً	LDC
صمام ثنائي باعث للضوء	LED
الريادة في مجال التصميم المراعي للبيئة والطاقة	LEED
منطقة قليلة الانبعاثات	LEZ
مرفق الاستثمار الأخضر اللبناني	LGIF
غاز طبيعي مُسال	LNG

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	NEPAD
الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق	NESAP
غاز طبيعي	NG
المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة (مصر)	NIGSD
أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 (فلسطين)	NPA
البرنامج القومي لإدارة المخلفات الصلبة (مصر)	NSWMP
الصندوق الائتماني النيجيري	NTF
الخطة الحضرية الجديدة	NUA
مساعدة إنمائية رسمية	ODA
خطة تنظيم الإغاثة (الجزائر)	ORSEC
برنامج دعم التنمية الشاملة والمستدامة في القطاعات الزراعية	PADIDFA
الوكالة الأفريقية للجدار الأخضر العظيم	PAGGW
التدابير والسياسات التخفيفية (مصر)	PaMs
المخطط الوطني للمناخ (المغرب)	PCN
المخططات المناخية الجوية (المغرب)	PCR
المخططات المناخية الجوية (المغرب)	PCR
الخطة الرئيسية للتنمية الساحلية في موريتانيا	PDALM
مصارف التنمية الحكومية	PDB
برنامج الخبرة في التمويل المناخي دون الوطني (المغرب)	PEFCLI
الجسيمات الدقيقة العالقة	PM

وزارة التغير المناخي والبيئة (الإمارات العربية المتحدة)	MOCCA
وزارة الكهرباء والماء (الكويت)	MOEW
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (مصر)	MPED
القياس والإبلاغ والتحقق	MRV
مليون طن (ميغا طن) من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	MtCO ₂ eq
ميغاواط	MW
خطة التكيف الوطنية	NAP
خطة التكيف الوطنية	NAP
البلاغ الوطني المصري الرابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	NC4Egypt
اللجنة الوطنية لتغير المناخ (الصومال)	NCCC
اللجنة الوطنية لتغير المناخ	NCCC
السياسة الوطنية لتغير المناخ	NCCP
السلطة الوطنية المحددة (الصومال)	NDA
مساهمة محددة وطنياً	NDC
مساهمة محددة وطنياً (في أهداف اتفاق باريس)	NDC
الخطة الإنمائية الوطنية	NDP
الخطة الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة (مصر)	NEEAP
الخطة الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة (مصر)	NEEAP
الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في لبنان	NEESEA

بلد عضو إقليمي	RMC
الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	SABIC
الصندوق الخاص بتغير المناخ	SCCF
خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (الجزائر)	SCP-NAP
هدف التنمية المستدامة	SDG
أهداف التنمية المستدامة	SDG
الطاقة المستدامة للجميع (الإمارات العربية المتحدة)	SEforALL
شركة الاستثمارات الطاقية (المغرب)	SIE
مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم	SME
المخطط الوطني لمكافحة الملوثات المناخية القصيرة العمر (المغرب)	SNAP
المخطط الوطني لمكافحة الملوثات المناخية القصيرة العمر (المغرب)	SNAP
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030	SNDD
الشركة الوطنية لتوزيع البترول (تونس)	SNDP
الاستراتيجية الوطنية للبيئة	SNE
الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (الجزائر)	SNEDD
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	STEG
صندوق أئتماني ممول من جهة مانحة واحدة	STF
استراتيجية الموارد المائية واستخدام الأراضي في العراق	SWLRI
المجلس العسكري الانتقالي (السودان)	TMC
الإمارات العربية المتحدة	UAE

المخطط الوطني لتتكيف (المغرب)	PNA
الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة 2020-2024 (الجزائر)	PNAEDD
الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة 2035 (الجزائر)	PNAE-DD
المخطط الوطني للمناخ (الجزائر)	PNC
الخطتان الوطنيتان لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية (موريتانيا)	PNDA and PNDE
البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي (موريتانيا)	PNIA / SA
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	PPP
خطة التنمية الخمسية (تونس)	PQD
إنتاجية صغار المزارعين وقدرتهم على الصمود (مشروع)	PREFER
المخطط المغربي للطاقة الشمسية	PSM
الاستراتيجية الربع قرنية (السودان)	QDS
بحث وتطوير	R&D
المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة	RCREEE
خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بالإضافة إلى الإدارة المستدامة للغابات والحفاظ على مخزون الكربون في الغابات وتعزيزه	+REDD
المبادرة المعززة لخفض خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها	+REDD
قرار (الأمم المتحدة)	RES
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو+20)	Rio+20

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة	UNDESA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	UNFCCC
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
الجمعية العامة للأمم المتحدة	UNGA
استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث	UNISDR
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	UNRWA
الولايات المتحدة (الأميركية)	US
استعراض وطني طوعي	VNR
المنطقة الساحلية في غرب أفريقيا	WACA
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	WSSD

مقدمة: خطاب التحول الأخضر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(1994)، وأزمة النزاع المسلح والاحتلال، وأزمة النزوح البشري ذات الصلة. يقع العالم العربي في صلب هذه الأزمات جغرافيًا، كما تُعد "الأزمة" موضوعًا متداولًا ومصطلحًا شائعًا في الخطاب المعاصر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشكل مجموعة هذه الأزمات معضلة للدول والحكومات التي يتعيّن عليها إعطاء الأولوية للجهود والموارد من دون انتقائية.

لا بد من الإشارة إلى أن المنطقة تسجّل أيضًا أعلى معدل بطالة في صفوف الشباب وأعلى مستوى هروب لرؤوس الأموال²، كما تتميز بمزيج فريد متوقع من الإجهاد المائي ومخاطر الجفاف، بالتزامن مع انخفاض غلة المحاصيل بسبب تغير المناخ.³ إلى جانب التصنيف المتدني الذي تشهده بلدان عربية كثيرة وفق دليل التنمية البشرية وتفشي الفقر، تواجه المنطقة أيضًا صراعات داخلية على الموارد الطبيعية الشحيحة مثل الصراعات بين ممارسي الزراعة البعلية والرعاة.⁴

تستضيف المنطقة - وتنتج - غالبية النازحين واللاجئين. وتؤدي النزاعات في بعض البلدان إلى ضعف في الأداء وتراجع في إطار معظم أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بالأمن الغذائي (الهدف 2) والصحة (الهدف 3) والسلام والعدالة (الهدف 16). وتندرج ثلاثة بلدان من المنطقة (جمهورية السودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية) بين البلدان الخمسين الأخيرة على لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة في العام 2020.⁵ وتتجلى أيضًا عواقب النزاع على البيئة في قطاع غزة المحتل في فلسطين، إذ توقعت الأمم المتحدة عدم صلاحيته للسكن بحلول العام 2020.⁶

وفي هذا السياق، يؤكد الخطاب الرسمي على وسائل القطاع الخاص وخبراته في تحقيق التحول الأخضر من خلال إعداد مبادرات خضراء مربحة وفعّالة. وفي الوقت عينه، ينطوي دور الحكومة على تسهيل وتحفيز وتنظيم

لم يساهم التباطؤ الاقتصادي المرتبط بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمات الأخرى التي تزامنت معه في إبطاء أزمة المناخ. فتشير البيانات الأولية إلى زيادة انبعاثات غازات الدفيئة عالميًا في العام 2020 في حين بلغ معدّل الحرارة العالميّة في العام 2020 حوالي 1.2 درجة مئوية فوق مستوى ما قبل الحقبة الصناعية، وقد اقترب بشكل خطير من حد 1.5 درجة مئوية الذي دعا إليه اتفاق باريس. وفشل العالم أيضًا في تحقيق أهدافه للعام 2020 المتعلقة بوقف فقدان التنوع البيولوجي، في حين فقد العالم 10 ملايين هكتار من الغابات سنويًا بين عامي 2015-2020¹. ومن أجل حصر الاحترار العالمي في حدود 0.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، يجب أن يصل صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوى الصفر الصافي بحلول العام 2050، وفقًا إلى الهدف 13 من خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لتغيّر المناخ وأثاره) واتفاق باريس للمناخ. وازدادت نسبة غازات الدفيئة في العام 2020 في مختلف أنحاء العالم، على الرغم من التغيرات في الأنماط المعتادة في خلال فترات الإغلاق الشامل من جرّاء الوباء.

وتأتي هذه الدراسة في زمن التقاء "أزمات الكوكب الثلاثة: أيّ أزمة المناخ وأزمة التنوع البيولوجي وأزمة التلوّث". وتتزامن أيضًا هذه التحديات مع أزمة التمويل العالمي وأكبر تفاوت مُسجّل في توزيع الثروة منذ قرن، إضافة إلى أزمة النمو السكاني (التي لم تعالجها العمليات السياسية العالمية منذ العام

اقتصاد القدرة على الصمود

يقترض مفهوم "اقتصاد القدرة على الصمود" أو "القدرة على الصمود الاقتصادي" من العلوم الإنسانية الأخرى (العلوم الطبيعية والاجتماعية) ويُفسّر بقدرة النظام الاقتصادي على التعافي سريعًا من صدمة معينة والعودة إلى مستوى النمو السابق، أو إلى مستوى أفضل. ويخضع مفهوم القياس القائم على النمو وإشكاليته إلى إعادة نظر في زمن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، بحكم واقع الاستثمار العام وطابعه الملحّ في الجهود الإصلاحية وبرامج الحماية الاجتماعية وخطط التوزيع التي لا تلتزم بالضرورة بمنطق النمو السائد من أجل اقتصاد سليم.¹⁰

وأعيد النظر أيضًا على الصعيد العالمي في بدائل النمو غير المحدود في كوكب محدود الموارد، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في العام 2002، على الأقل.¹¹ وفي ضوء احتمالات وقوع كوارث تتعلق بالمناخ وبالصحة العامة مستقبلاً، تركز الاهتمام الأكبر على الجانب الوقائي في السياسات والاستثمارات العامة كتدابير لتجنب تكبد تكاليف وخسائر وأضرار إضافية على المدى الطويل. ومع ذلك، لم ترقّ بعد إعادة النظر في أرثوذكسية النمو والاقتصاد إلى مستوى استبدال النمو والتوسع كوحدة لقياس سلامة الاقتصاد في البلد أو المنطقة. وتُجمع هذه النهج المتنافسة على مفهوم "النمو الأخضر" الذي يقوم على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاه الإنسان.

ولا يتوقّف أثر الكارثة أو الصدمة التي يتعرض إليها النظام الاقتصادي على رفاه الإنسان على الخصائص المادية للظاهرة أو آثارها المباشرة (الخسائر والتكاليف والأضرار) على الأرواح وسبل العيش والموائل والثروات

العملية التي تهيمن عليها المصالح الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الحكومة تراعي في عملها العوامل البيئية الخارجية، وتشجع الشمولية الاجتماعية وتمكّن بشكل عام تحوّل الاستثمارات في الموارد البشرية والطبيعية، بما في ذلك الطاقة النظيفة والمتجددة.⁷

ويشير الخطاب إلى القدرة على حشد التمويل والاستثمار الخارجيين للمشاريع الخضراء، فضلاً عن الحد من انبعاثات الكربون، كإجراءات لنجاح التحوّل الأخضر.⁸ وشهد التمويل الأخضر انتشارًا كبيرًا وسريعًا في السوق العالمية، فارتفعت قيمة الأموال المخصصة للقطاع من 46 مليار دولار في الصكوك الخضراء في العام 2015، إلى عتبة 250 مليار دولار في العام 2019.⁹ واحتلت مصر على ما يبدو الصدارة بين دول المنطقة في حشد التمويل من خلال "الصكوك الخضراء" التي باعها في بورصة لندن منذ العام 2019.

والأصول الأخرى فحسب بل تتوقف هذه الآثار أيضًا على قدرة الاقتصاد على التكيف والتعافي وإعادة البناء وبالتالي الحد من الآثار السلبية الإجمالية. يمكن الإشارة إلى هذه القدرة بقدرة الاقتصاد الكلي على الصمود في وجه الكوارث البيئية والصدمات الأخرى في سياق تغير المناخ، مع مراعاة الترابط بين أبعاد العافية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.¹²

وتتألف بشكل عام قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود من عنصرين: (1) القدرة الفورية على الصمود، وهي القدرة على الحد من حجم خسائر الإنتاج الفورية بالنسبة إلى مقدار معين من خسائر الأصول، (2) والقدرة الدينامية على الصمود، أو القدرة على إعادة البناء والتعافي. وترتكز أيضًا درجة هذه التأثيرات على قدرة الاقتصاد الجزئي على الصمود التي تركز بدورها على توزيع الخسائر، أي ضعف الأسر أو القطاعات بأكملها، مثل الدخل قبل وقوع الكارثة والملاءة والقدرة على استيعاب الصدمات مع مرور الوقت عن طريق المدخرات والاقتراض والتأمين ونظم الحماية الاجتماعية النظامية وغير النظامية، أو آليات التكيف الأخرى لتوزيع المخاطر على السكان.¹³

ويمكن التحكم في مخاطر الكوارث المتعلقة بالرفاه (الاقتصادي) في البلد عن طريق الحد من تعرض الناس والأصول إلى الخطر أو قابلية تأثرهم (الحد من الخسائر في الأصول) أو زيادة قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود (الحد من خسائر الاستهلاك الإجمالية بالنسبة إلى مستوى معين من الخسائر في الأصول) أو زيادة قدرة الاقتصاد الجزئي على الصمود (الحد من الخسائر المتعلقة بالرفاه بالنسبة إلى مستوى معين من خسائر الاستهلاك الإجمالية). ويرتكز غالبًا تقدير قدرة الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على الصمود على المعايير ذات الصلة في الاقتصاد وعلى قائمة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لبناء مؤشر للقدرة على الصمود.

وقد يبدو أنّ القدرة على الصمود في وجه أخطار معيّنة لا تندرج في خانة الإصلاح. ولا يُعتبر أحيانًا المشروع الذي يشجع السكان على إعطاء الأولوية إلى القدرة على الصمود بدلًا من الإصلاح ملائمًا. وهذا هو السؤال الذي يثيره الاستعراض الوطني الطوعي للعام 2021 في مصر، عندما يوضح كيف "وافق البنك الدولي في أيلول/سبتمبر 2020 على مشروع بقيمة 200 مليون دولار لدعم مبادرات مصر الهادفة إلى... زيادة القدرة على الصمود في وجه تلوث الهواء في القاهرة الكبرى." ¹⁴ وقد يستغرق التطور البشري آلاف السنين لتحقيق هذه القدرة على الصمود، إن تحققت، وقد يحصد التلوث آلاف الأرواح في غضون ذلك من جراء القصور التنفسي.

ويمكن تعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود من خلال تنفيذ السياسات التي تسعى إلى التخفيف من مخاطر الأزمات الشديدة وعواقبها. وينطوي ذلك في حالة المخاطر على القدرة على رصد مواطن الضعف المحلية والمتأصلة (الهيكلية). ويشمل التعافي و/أو التكيف مع العواقب تحديد المعايير والآليات السياسية التي يمكن اعتمادها بعد وقوع الكارثة، وذلك للمساعدة على استيعاب تأثير الانكماش الاقتصادي الحاد (التراجع الاقتصادي). ولا بد من تحقيق التوازن بين حسنات هذه السياسات وسيئات النمو المنخفض. وينبغي بالتالي الحرص عند صنع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية على اتخاذ الإجراءات الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتحقيق النتيجة المرجوة.

بالإضافة إلى ذلك، يحمل مصطلح "القدرة على الصمود" بحد ذاته تعريفات مختلفة تنطبق على سياقات محددة. فتشمل تعريفات "القدرة على الصمود" قدرة النظام أو المجتمع المحلي أو المجتمع المعرض للأخطار على مقاومة آثار الخطر واستيعابها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة،¹⁵ أو "قدرة النظام المجتمعي أو البيئي على استيعاب الاضطرابات والحفاظ في الوقت عينه على البنية الأساسية عينها

وطرق العمل عينها، والقدرة على التنظيم الذاتي، والقدرة على التكيف مع الإجهاد والتغيير،¹⁶ أو عوضاً عن ذلك، "قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات وإعادة التنظيم في طور التغيير."¹⁷

وتعرّف العلوم الاجتماعية والطبيعية مفهوم القدرة على الصمود بالكيان - سواء أكان فردًا أو مجتمعًا أو منظمة أو نظامًا طبيعيًا - الذي يستعد للاضطرابات ويتعافى من الصدمات ويتعلم من التجارب المخلة. ويُعد الكيان الذي بنى قدرة على الصمود، ووفقًا إلى النظرية في علم النفس،¹⁸ أكثر قدرة على منع الصدمات التي يمكنه توقعها والاستجابة لتلك التي لا يمكنه توقعها. ويتشكّل إطار القدرة على الصمود، بحسب جوديث رودين (Judith Rodin)، من خمسة مكونات: (1) معرفة وضع الفرد ومواطن ضعفه، (2) التنوع، من أجل إعداد مجموعة مختلفة من الاستجابات، (3) التكامل، من أجل ضمان الحلول التعاونية، (4) التنظيم الذاتي، من أجل منع انتشار الاختلالات في النظام، (5) والتكيف، من أجل الارتجال في وجه التحديات.¹⁹ وتتوافق هذه الميزات أيضًا مع مفهوم تضاد الهشاشة ذي الصلة.²⁰

في السابق، ركزت معظم الأبحاث في مجال الأمن الغذائي مثلًا على تطوير طرق التحليل المختارة وتحسينها من أجل التوقع الدقيق لاحتمال فقدان الغذاء الكافي في المستقبل، أي قابلية التأثر بانعدام الأمن الغذائي.²¹ إلى جانب قابلية التوقع وقابلية التأثر، وُصفت القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي "بقدرة الأسرة على الحفاظ على مستوى معين من الرفاه (مثل الأمن الغذائي) وتحمل الصدمات والضغوط ووفقًا إلى الخيارات المتاحة لها لكسب العيش ولقدرتها على التعامل مع المخاطر."²²

ووفقًا إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، "تضطلع قدرة المجتمعات على الصمود بأهمية خاصة في الأزمات الطويلة الأمد، وفي أثناء النزاعات العنيفة وبعدها، وعندما تكون مؤسسات الدولة والنظم التي تعمل من خلالها عادة سبل

العيش (مثل الأسواق والاقتصادات) ضعيفة وغير فعالة."²³ ويغفل هذا التحديد عن البعد الوقائي ويؤكد على التكيف من دون الإشارة إلى الإصلاح. ويعدد إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة التابع للجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي النتائج الإيجابية للقدرة على الصمود، ولكنه لا يعرّف المفهوم بحد ذاته.²⁴ وفي سياق المستوطنات البشرية، تشير القدرة على الصمود إلى قدرة الفرد أو الأسرة أو المجتمع على التعافي بعد الصدمة أو الأزمة التي تنطوي على فقدان المنزل أو الممتلكات العقارية أو تضررها و/أو النزوح من مكان الإقامة المعتاد.²⁵

على الرغم من الاختلاف في تعريفات "القدرة على الصمود"، يشمل معظمها عنصرين مشتركين هما: (1) القدرة على النهوض من العثرة (أي التعافي سريعًا) بعد الصدمة (2) والقدرة على التكيف مع البيئة المتغيرة. ويفترض هذان العنصران، منفردين، أن للضحايا والأطراف المتضررة القدرة على (1) التحمل (2) والتكيف. وعند إضافة عنصرَي التوقع والاستجابة، تشمل الإجراءات التي ينبغي اتخاذها مقاومة تهديد الاضطرابات أو الأذى المترافق مع الصدمة. وقد يتطلب التعافي انتصافًا و/أو جبرًا يُحدّدان في مكان آخر.²⁶

عند الإمكان، تُعدّ دائمًا الوقاية الحل الأفضل، وتنص التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان على اللذين معًا. ويتطلّب بناء القدرة على الصمود توفير الدعم وجهات فاعلة متعدّدة، بما في ذلك الشبكات بين الأفراد والمجتمعات والحكومات وفي ما بينها من أجل تحويل "القدرة على الصمود" التي تنص عليها أدوات السياسة المعاصرة إلى إجراءات وقائية وإصلاحية، فضلًا عن المساعدة في التعافي.

وبغض النظر عن التعريف الحالي، لا تقدم "القدرة على الصمود" إطارًا معياريًا مثل "التنمية المستدامة". وتتواءم التنمية المستدامة مع "الإعمال التدريجي" لحقوق الإنسان والتزام الدولة بضمان "التحسين المتواصل للظروف المعيشية" الذي ينص عليه العهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتان 2.1 و 11 على التوالي). وفي المقابل، تنطوي القدرة على الصمود على العودة إلى الوضع السابق ليس إلا، بمعزل عن مستوى الرفاه قبل الصدمة. ولا يتضمن أي تعريف عملي للقدرة على الصمود الوقاية أو معالجة السبب الجذري للصدمة أو إلقاء المسؤولية على الأطراف المسؤولة عن الصدمة. وتلقي القدرة على الصمود عوضاً عن ذلك عبئاً غير متناسب على كاهل الضحية أو الطرف المتضرر من أجل "التعافي"، ولا تشمل تعريفات المفهوم الرسمية أي ذكر للحاجة إلى والحق في مقاومة أسباب الاضطراب أو الخطر وتهديداتها، بما في ذلك الدفاع عن النفس من الأطراف المسؤولة، في حال وُجدت. ولا تقدّم بالتالي القدرة على الصمود، كمفهوم موضوعي، أي سبيل للحؤول دون إفلات الجناة الذين يتسببون بظواهر وتطورات وأزمات من صنع الإنسان تتطلب التعافي المحدد من العقاب.

من الاقتصاد الأخضر إلى التحول الأخضر

يشكّل "الاقتصاد الأخضر" رؤية للنمو والتنمية قد تولد تنمية اقتصادية وتحسينات في حياة الناس بطرق تعزز الرفاه البيئي والاجتماعي. وتشمل مكونات استراتيجية الاقتصاد الأخضر تعزيز تطوير واعتماد التقنيات المستدامة ومجموعات من السياسات التي تفرض إعادة تقييم أدوار القطاع الخاص والدولة، على التوالي.

وعلى مدى العقد المنصرم، شكّلت رؤية الاقتصاد الأخضر منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو+20)، استجابة إلى الحاجة إلى إصلاح النماذج الاقتصادية التقليدية، من أجل مكافحة تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وشح المياه،

واستنزاف الموارد المحدودة الأخرى، ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. وأثارت الأزمة المالية العالمية في العام 2008-2009 هذا الجدل،²⁷ وترجمت هذه المخاوف إلى رؤية "الاقتصاد الأخضر".²⁸ ثم اعتمدت الأمم المتحدة في العام 2015 خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.²⁹ تراعي الأهداف ضرورة تواءم القضاء على الفقر في العالم مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتلبي أيضاً مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية المختلفة، ومن بينها التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والإسكان وتوفير فرص العمل، وتعالج في الوقت عينه التلوث البيئي وتغير المناخ. إذًا، تراعي وتؤكد أيضاً أهداف التنمية المستدامة الترابط بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي (الهدف 13). وتعزز الأهداف أيضاً الحاجة إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك التحول الأساسي نحو أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة ومستدامة (الهدف 12)، ويشمل ذلك تنمية الاقتصادات الدائرية. وفي العام 2015، اتفقت جميع مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف على المجموعة عينها من الأهداف، سمّيت أهداف التنمية المستدامة.

بعد عام واحد، جددت الأمم المتحدة أيضاً خطة الموئل وحدّت من نطاقها، واستعاضت عنها "بالخطة الحضرية الجديدة".³⁰ وبعد خطة عام 2030، كرست الخطة الحضرية الجديدة المتخصصة للالتزامات التدريجية، على غرار أعمال الوظيفة الاجتماعية للأرض،³¹ ودعم الدولة للإنتاج الاجتماعي للموائل،³² والقدرة الحضرية على الصمود والاستدامة البيئية.³³ وعالجت النسخة السابقة من السياسة الطابع الملح لتغير المناخ وعززت نهجاً للموئل يصبو القرى والمدن كحلقات في سلسلة الاستيطان البشري ضمن نظام بيئي مشترك،³⁴ وعززت الخطة الحضرية الجديدة رؤية "المستقبل الحضري" الحتمي للعالم ولم تشكك في فرضية النمو السكاني المفرط.³⁵

الطبيعية. وتهدف المباني الخضراء إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية الثمينة وتحسين نوعية الحياة من خلال:

- استخدام الطاقة والمياه والموارد الأخرى بكفاءة
- استخدام الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية
- إجراءات الحد من التلوث والنفائات، وتمكين إعادة الاستخدام وإعادة التدوير
- نوعية الهواء المحيط الداخلي الجيدة
- استخدام مواد غير سامة وأخلاقية ومستدامة
- مراعاة البيئة في التصميم والتشييد والتشغيل
- مراعاة نوعية حياة السكان في التصميم والتشييد والتشغيل
- تصميم يسمح بالتكيف مع البيئة المتغيرة

وأفادت بعض الدول العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية، عن اعتماد البناء الأخضر كإجراء للتكيف والتخفيف من الآثار السلبية. ويندرج هذا الابتكار على المستوى المحلي ضمن حركة عالمية يترأسها القطاع الخاص في المقام الأول، بمشاركة أكاديمية. وطوّر المجلس العالمي للأبنية الخضراء، ومقره تورنتو ولندن، منهجية لتصنيف المشاريع كمشاريع تحقق الريادة في مجال التصميم المراعي للبيئة والطاقة. كما وأسست ثلاث دول عربية مجالس للأبنية الخضراء (مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة)، وظهرت مجالس ناشئة أو محتملة في خمس دول أخرى (البحرين والكويت وفلسطين وقطر). تحصي هذه المجالس إجمالي 1192 مشروعًا مصنّفًا كبناء أخضر في المنطقة، يتركز معظمها في الإمارات العربية المتحدة.³⁸

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الدول العربية، المقدر بحوالي 407 مليون نسمة (2016) يعيش 100 مليون منهم في الفقر، إلى 635 مليون نسمة تقريبًا بحلول العام 2050. وتُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة الوحيدة في العالم التي ازداد فيها الفقر بين عامي 2011 و2016، ومن المتوقع أن يزداد الفقر أكثر بحلول العام 2030.³⁶

وتعمل السياستان العالميتان المترابطتان، أيّ خطة العام 2030 والخطة الحضرية الجديدة، بطريقة متوازية - وإن اختلفت الجداول الزمنية - وتدعوان الدول إلى إصلاح أنماط التنمية لمعالجة الضرورات البيئية. وتستعرض هذه الورقة تنفيذ السياستين من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية، والإبلاغ عن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساهمات المعترمة المحددة وطنيًا لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والتقارير الوطنية حول تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

وإنّ مصطلح التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر مرادف لنهج جديد للتعاون والمساعدة الدوليين، وضعه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير لمساعدة الاقتصادات التي يعمل فيها المصرف على بناء اقتصادات خضراء منخفضة الكربون وقادرة على الصمود.³⁷ يعكس هذا النهج والمصطلح نفسه التفكير التراكمي والدروس المستخلصة على مدى عقد من الزمن منذ إدخال "الاقتصاد الأخضر" الأوسع نطاقًا في سياسة التنمية العالمية في مؤتمر ريو+20. ويُعد نهجًا شاملاً من أجل التنمية في الأزمات المعقدة ويمثل التفكير المستقبلي المبكر في عصر وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتتخذ هذه الدراسة كموضوع وعنوان.

في ما يتعلق "بالبناء الأخضر"، يحدّ المبنى "الأخضر" أو يزيل في تصميمه و/أو تشييده و/أو تشغيله الآثار السلبية على البيئة، وقد يخلف آثارًا إيجابية على المناخ والبيئة

الجهات الفاعلة الرئيسية وآليات الإبلاغ

أنشطتها نطاقًا عامًا وتعود بالفائدة على مجموعة واسعة من القطاعات (مثل صندوق التعاون التقني النيجيري والتعاون الاقتصادي الكوري الأفريقي)، والصناديق الائتمانية المواضيعية المتعددة الجهات المانحة (مثل صندوق الطاقة المستدامة من أجل أفريقيا والصندوق الائتماني المتعدد الجهات المانحة لريادة الأعمال والابتكار لدى الشباب)، والصناديق الخاصة الأخرى (مثل مرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومرفق المياه الأفريقي). ويحدد الاقتراح المقدم إلى المصرف الرئيسي أو مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية مدة الصناديق الخاصة وهيكل حوكمتها وعملية تجديد مواردها وشروط الإبلاغ والمعايير الإدارية.

تفرض غالبًا الصناديق الائتمانية أو عمليات تجديد موارد الاتفاقات القائمة قيودًا تتعلق بالجنسية على المشتريات. فهي تملك هياكل حوكمة خاصة بها واتفاقيات قانونية تفصيلية تحدد الخدمات المقدمة وعملها. وتدير الصناديق الائتمانية أدوات التمويل الوحيدة التي يمكن توزيعها كمنحة ويملك كل منها شرط انقضاء. ومن الناحية العملية، تتراوح مدة الصناديق الائتمانية بين خمس وعشر سنوات قابلة للتمديد. ويستنفذ تنفيذ الأنشطة موارد الصندوق وترتكز الأموال الإضافية على رغبة الجهات المانحة في تجديد موارده. وتُعتبر هذه العملية أقل تعقيدًا بالنسبة إلى الصناديق الائتمانية الممولة من جهة مانحة واحدة أو الصناديق الائتمانية الثنائية الأطراف، ويزداد عادة التعقيد عند تجديد الموارد من قبل جهات مانحة متعددة.

وتتضمن صناديق الاستثمار البديلة استثمارات بديلة كأصول مالية لا تندرج ضمن فئات الاستثمار التقليدية. وتشمل الفئات التقليدية الأسهم والسندات والأموال النقدية. وتشمل الاستثمارات البديلة صناديق الاستثمار الخاصة أو رأس المال الاستثماري،

تشمل الجهات الفاعلة والمديرة الرئيسية لبرامج ومشاريع التحوّل الأخضر مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف أو مؤسسات التمويل الدولية، والصناديق الائتمانية، والصناديق الائتمانية المتعددة الجهات المانحة، والصناديق الخاصة والصناديق البديلة. وتشمل مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الأفريقي.

تُنشأ الصناديق الائتمانية بمساهمات يُعهد بها إلى مؤسسة التمويل الدولية لغرض معين أو موضوع معين وتساهم في تنفيذ استراتيجية المؤسسة وتمول عادة أنشطة المساعدة التقنية (الدراسات والتدريب، إلخ) عن طريق المنح بموجب اتفاقيات التعاون التقني. وقد تتضمن الصناديق الائتمانية ترتيبات مع جهة مانحة واحدة، وتُعرف أيضًا "بالصناديق الائتمانية الممولة من جهة مانحة واحدة." وقد تشمل الترتيبات أيضًا جهات مانحة متعددة، أو تدعم موضوعًا محددًا مثل التحوّل الأخضر و/أو التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها. وتُعرف هذه المؤسسات أيضًا "بالصناديق الائتمانية المتعددة الجهات المانحة".

يُعهد بالصناديق الخاصة إلى مصرف أو مؤسسة لتمويل التنمية متعددة الأطراف قد تتولى إنشائها أحيانًا لأغراض محددة ويوافق عليها حصرًا مجلس إدارة المؤسسة. وقد تمويل الصناديق الخاصة المساعدة التقنية والأنشطة الأخرى، وتوفر مجموعة كبيرة من الدعم عن طريق المنح أو القروض. وتشمل الأمثلة الصناديق الائتمانية الثنائية الأطراف التي تغطي

الدولي. وتسعى هذه الدراسة بقدر الإمكان إلى تجنب الازدواجية المحتملة في عملية الرصد. يتخطى تحديد قيمة التمويل لمشاريع التحوّل الأخضر نطاق هذه الدراسة. يصعب تحقيق هذا الهدف نظرًا إلى اختلاف مراحل تشغيل المشاريع المسجلة - إذ تتراوح بين الموافقة على المفهوم والإتمام - وكثرة ظروف وعمليات التدفق النقدي، ولا يهدف إلى الوصول إلى قيمة إجمالية موثوقة لتمويل هذه الجهود. بالإضافة إلى ذلك، تكشف مراجعة الأطر السياسية في مختلف دول المنطقة عن برامج ومشاريع تمويلها دول كثيرة ذاتيًا في سياق لا تتوفر فيه أرقام الموازنة العامة بسهولة. وتشير المعلومات حول شركاء التمويل الرئيسيين وسياسات الدول ومبادراتها السيادية، كما أبلغ عنها، إلى مزيج هام من الأموال والأصول الأخرى قيد التشغيل. أما في ما يتعلق بمسائل حجم التمويل وتكاليف التحوّل الأخضر في مختلف أنحاء المنطقة، يكمن الهدف من الإحاطة التالية في تقديم فكرة دقيقة عن القضايا والقيم المعنية في التحوّل الأخضر العربي.

وصناديق التحوط، والعقود الآجلة المدارة، والأعمال الفنية والتحف، والسلع، وعقود المشتقات. وتُصنّف غالبًا العقارات كاستثمار بديل. وقد تتعاون صناديق الاستثمار البديلة في ما بينها لتشارك في التمويل مع المؤسسات التي تدعم المشاريع المتعلقة بتغير المناخ وعمليات التحوّل الأخضر.

وتشمل الآليات الأخرى لتمويل التحوّل الأخضر اتفاقيات الاستثمار الثنائية و"الصكوك الخضراء" التي تدعمها الحكومة. وتشكّل هذه الآليات مصادر هامة للمساعدة الإنمائية الضرورية للتحوّل الأخضر في الدول العربية. ولكن يعقّد تعدّد هذه الأدوات وانتشارها عملية التتبع ضمن نطاق هذه الدراسة. ومع ذلك، فهي تضطلع بأهمية في إطار الجهود العامة المبذولة في سبيل التحوّل الأخضر ويرد ذكرها هنا عندما تشكل كتلة أساسية من الدعم تتماشى مع التحوّل الأخضر القائم على السياسة في الدول المعنية.

ويزيد التداخل بين البرامج والمشاريع والمؤسسات من تعقيد المشهد العام المتعلق بجهود تمويل التحوّل الأخضر. وتستطيع مثلًا الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى تنفيذ المشاريع و/أو إدارتها. ولكن تُعد غالبًا هذه الوكالات من الجهات المانحة، وقد يشمل ممّولوها مؤسسة أو أكثر من مؤسسات التمويل التي تناولتها الدراسة. وتسعى هذه الدراسة إلى التمييز بين مهام التنفيذ الدولية الموكلة إلى الأمم المتحدة ومنظمات التنمية الأخرى من جهة، وتمكين المشاريع من قبل المؤسسات المالية من جهة أخرى.

ويتمثّل الخطر أيضًا بتسجيل خطط التمويل المشترك من قبل أكثر من ممول واحد، ويؤدي ذلك إلى ازدواجية في الحساب. وتشمل الأمثلة مشروع تطوير البنية التحتية الحضرية المستدامة وطاقة الرياح، الذي حظي بالموافقة في أيار/مايو 2020، لدعم القطاع الخاص في ليبيا والمغرب وتونس واليمن، بتمويل مشترك من صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك

• إدارة المياه

وخصص صندوق التكيّف 850 مليون دولار للمشاريع والبرامج لغاية تاريخه،³⁹ ومن بينها 123 مشروعًا ملموسًا، تغطي 100 دولة تقريبًا تشمل 19 دولة جزرية صغيرة نامية و33 دولة من الأقل نموًا، وتخدم حوالي 28 مليون مستفيد بالإجمال. وأنشأ الصندوق أيضًا آلية النفاذ المباشر التي تسمح للبلدان بالحصول على التمويل وتطويع المشاريع مباشرة عن طريق الكيانات الوطنية المنفّذة المعتمدة.

بنك التنمية الأفريقي

تأسس بنك التنمية الأفريقي بموجب اتفاق وقّعه الدول الأفريقيّة الأعضاء في العام 1963 في الخرطوم، السودان. ويضم بنك المصرف ثلاثة كيانات: بنك التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي، والصندوق الائتماني النيجيري. ويقوم الهدف الرئيسي لمجموعة بنك التنمية الأفريقي على تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في البلدان الأعضاء الإقليمية، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر. وتسعى المجموعة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال (1) حشد الموارد وتخصيصها للاستثمار في البلدان الأعضاء الإقليمية، (2) وتقديم المشورة السياسية والمساعدة التقنية لدعم جهود التنمية من مقرها الرسمي في أبيدجان، ساحل العاج.

تمول مجموعة بنك التنمية الأفريقي المشاريع والبرامج والدراسات في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والمرافق العامة والنقل والاتصالات والصناعة والقطاع الخاص. ومنذ العام 1968، سعت أيضًا إلى تمويل عمليات غير متعلقة بالمشاريع، شملت قروض التكيّف الهيكلي، والإصلاحات القائمة على السياسات، وأشكالًا مختلفة من المساعدة التقنية والمشورة السياسية. ووسعت أيضًا مجموعة بنك التنمية الأفريقي نطاق أنشطتها لتغطي مبادرات

الاستثمارات والمشاريع الداعمة للتحوّل الأخضر

ترد في ما يلي قائمة بصناديق الاستثمار ومشاريع التحوّل الأخضر في مختلف مراحل التشغيل في الدول العربية. وتعرض القائمة أسماء الجهات الفاعلة الرئيسية بالترتيب الأبجدي، وتأخذ في الاعتبار تمويل أنشطة المشاريع اعتبارًا من العام 2015، أي تاريخ مساهمات الدول المحددة وطنيًا في إطار اتفاق باريس (مراجعة الجدول أنشطة تمويل التحوّل الأخضر منذ العام 2015 أدناه):

صندوق التكيّف

يعمل صندوق التكيّف منذ العام 2010 بتمويل توفره في المقام الأول الجهات المانحة الحكومية والخاصة، بفضل حصة نسبتها 2 في المئة من عائدات وحدات خفض الانبعاثات المعتمدة الصادرة في إطار مشاريع آلية التنمية النظيفة التابعة للبروتوكول. يمول صندوق التكيّف مشاريع التكيّف مع تغير المناخ في تسعة قطاعات:

- الزراعة
- إدارة المنطقة الساحلية
- الحد من مخاطر الكوارث
- الحد من مخاطر الكوارث ونُظم الإنذار المبكر
- التكيّف القائم على النظام البيئي
- الأمن الغذائي
- الغابات
- المشاريع المتعددة القطاعات
- التنمية الريفية
- التنمية الحضرية

جديدة مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشارك مجموعة البنك أيضًا في مبادرات هامة تتعلق بخفض الدين وتصل قيمتها إلى 5.6 مليار دولار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي تهدف إلى خفض رصيد ديون 33 دولة مؤهلة إلى مستويات تستطيع تحملها. في العام 2006، التزمت مجموعة بنك التنمية الأفريقي أيضًا بإلغاء حوالي 9 مليارات دولار مستحقة على البلدان المعنية، من أجل مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتُخصّص معظم موارد بنك التنمية الأفريقي ومشاريعه للبلدان الأعضاء الإقليمية، ومن بينها الدول العربية في شمال أفريقيا. وتُصنّف البلدان ضمن ثلاث فئات وفق معيارين: (1) قدرة الدولة على السداد (2) ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وتضم الفئة الأولى البلدان "غير القادرة على السداد" التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة محدّدة تُحدّث سنويًا (بلغت في السنة المالية 2013-2014: 1205 دولارات). وتُعد البلدان في الفئة الأولى مؤهلة للحصول على الموارد الميسرة الشروط ليس إلا من نافذة بنك التنمية الأفريقي. وتشمل الفئة الثانية البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن الحد التشغيلي للدخل القومي الإجمالي، ولكنها قادرة على السداد. وتسمى هذه البلدان "البلدان المختلطة" وهي مؤهلة للحصول على موارد صندوق التنمية الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي. وتتألف الفئة الثالثة من البلدان التي يفوق فيها الدخل القومي الإجمالي الحد التشغيلي للدخل القومي الإجمالي، وهي بالتالي قادرة على السداد ومؤهلة للحصول على موارد بنك التنمية الأفريقي ليس إلا. أُعيد النظر في السياسة الائتمانية للمجموعة في أيار/مايو 2014، فسمحت للبلد المؤهل للحصول على موارد بنك التنمية الأفريقي اقتراض موارد غير ميسرة الشروط من نافذة البنك، وذلك في ظل

ظروف معينة.

وتأتي أموال بنك التنمية الأفريقي من اشتراكات البلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان الأعضاء غير الإقليمية، والاقتراض من الأسواق الدولية، وسداد القروض. وتأتي أيضًا موارد البنك من زيادات رأس مال صندوق التنمية الأفريقي والصندوق الائتماني النيجيري. ويُعتبر صندوق التنمية الأفريقي الصندوق الائتماني الوحيد الذي يحظى بتمويل أفريقي ويوفر القروض الميسرة للبلدان الأعضاء الإقليمية، وينطوي دوره على تزويد البلدان الإقليمية الأعضاء في المؤسسة بالموارد لتعزيز إنتاجيتها ونموها الاقتصادي. أنشأت الحكومة النيجيرية الصندوق الائتماني النيجيري في العام 1976 لمساعدة البلدان الإقليمية الأعضاء في بنك التنمية الأفريقي الأكثر حرمانًا وتقديم قروض بسعر فائدة يبلغ 2-4 في المئة قابلة للسداد على مدى 25 عامًا.

تتلقى جيبوتي والصومال أموالًا من بنك التنمية الأفريقي للتعافي من الأعاصير،⁴⁰ وتحظى جيبوتي أيضًا بدعم لمشروع طاقة حرارية أرضية.⁴¹ ومول بنك التنمية الأفريقي برنامجًا مكتملًا لدعم التنمية الشاملة والمستدامة للقطاعات الزراعية في المغرب.⁴² وفي الصومال، دعم بنك التنمية الأفريقي سبل العيش الريفية من خلال مشروع إقليمي للتكيف مع تغير المناخ في القرن الأفريقي. وشملت المرحلة الثانية من هذا المشروع السودان أيضًا لمساعدة ضحايا الجفاف. ودعم أيضًا بنك التنمية الأفريقي ثلاثة مشاريع طاقة شمسية في مصر. وفي الإجمال، دعم المصرف 34 نشاطًا تختلف نطاقاتها وتعلق بالتحوّل الأخضر في المنطقة، ناهيك عن شمال أفريقيا.

صندوق تغير المناخ

يتخذ صندوق تغير المناخ من إنتشون، كوريا الجنوبية، مقرًا له وتأسس في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2010 (COP 16) لتمويل حلول الطاقة النظيفة وتمكين البلدان النامية من التكيف مع تغير المناخ. يركز الصندوق على ثلاثة مجالات هي: التكيف، والطاقة النظيفة، والنقل المستدام، والتنمية الحضرية المنخفضة الكربون، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها من خلال تحسين إدارة استخدام الأراضي (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها). وتلقى الصندوق تمويلًا إجماليًا بقيمة 98 مليون دولار من مصرف التنمية الآسيوي. واعتبارًا من 31 آذار/مارس 2021، حُصص 75.4 مليون دولار من إجمالي موارد الصندوق (صافي المدخرات) لـ 126 مشروعًا - من بينها 46 مشروعًا لتطوير الطاقة النظيفة، و73 مشروعًا للتكيف، و11 مشروعًا في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها واستخدام الأراضي، ومشروعًا واحدًا للتأهب لتمويل المناخ. ومع ذلك، لا يعمل صندوق تغير المناخ في غرب آسيا ولا إيران ولا الدول العربية.

صناديق الاستثمارات المناخية

تأسست صناديق الاستثمارات المناخية البالغة قيمتها 8.5 مليار دولار في العام 2008، وتُعد من أكثر الجهود طموحًا لصرف هذا الاستثمار. وتسرع الصناديق العمل المناخي من خلال تمكين التحوّلات عن طريق برامج التكنولوجيا النظيفة، والحصول على الطاقة، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والغابات المستدامة الحالية في البلدان النامية والمتوسطة الدخل. ويحدّد تمويل صناديق الاستثمارات المناخية الواسع النطاق والمنخفض التكلفة والطويل الأمد من مخاطر التمويل المناخي وتكلفته. وتختبر هذه الصناديق نماذج عمل جديدة، وتُعد سجلات في أسواق غير مثبتة، وتعزّز

ثقة المستثمرين لتوفير مصادر تمويل إضافية. وتدير الصناديق مجموعة من البرامج الهادفة التي تمكن من التخطيط والعمل الإنمائي بطريقة ذكية مناخيًا من خلال 325 مشروعًا في 72 بلدًا ناميًا ومتوسط الدخل في جميع أنحاء العالم.

تموّل صناديق الاستثمارات المناخية خطة استثمارية لتركيز الطاقة الشمسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال صندوق التكنولوجيا النظيفة، لصالح الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب. في المغرب أيضًا، يدعم الصندوق عينه مشروع الطاقة النظيفة الكفؤة الذي يدعمه البنك الدولي وخطة طاقة الرياح الواحدة.

المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير

كما ورد أعلاه، يشكّل التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر علامة التعاون الدولي والمساعدة التي قدمها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير من أجل مساعدة الاقتصادات التي يعمل فيها المصرف على بناء اقتصادات خضراء ومنخفضة الكربون وقادرة على الصمود.⁴³ ويزيد المصرف، من خلال نهج التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، "التمويل الأخضر" ليفوق 50 في المئة من حجم أعماله السنوي بحلول العام 2025. ويهدف أيضًا إلى خفض صافي انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بما لا يقل عن 25 مليون طن بين عامي 2021 و2025.

ويراعي نهج التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر السياق الذي أحدثه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويركز على المجالات التي تسنح فيها الفرص لدعم التعافي الأخضر. ويرتكز أيضًا على سجل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير الحافل في تمويل الاستثمارات الخضراء. ووقع المصرف لغاية تاريخه على 36 مليار يورو من الاستثمارات الخضراء وموّل أكثر من 2000 مشروع أخضر من المتوقع أن تخفّض انبعاثات الكربون السنوية

بمقدار 104 ملايين طن. وفي العام 2019 وحده، مَوَّل المصرف أكثر من 2.2 جيجاوات من وحدات توليد الطاقة المتجددة الجديدة وهدف إلى تجاوز هذا الرقم في العام 2020.

ويعتمد التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر 2021-2025 نهجًا منهجيًا في دعم التحوُّل إلى اقتصادات منخفضة الكربون وقادرة على الصمود من خلال:

1. تقييم المشاريع في ما يتعلق بمبادئ الاتفاقات الدولية بشأن المناخ، ولا سيما اتفاق باريس
2. تعزيز المشاركة السياسية من أجل تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لخفض الكربون وإضفاء الطابع الأخضر على النُظم المالية
3. توسيع نطاق الاستثمارات ضمن إطار مجموعة من المواضيع التي تحظى بالأولوية والمتعلقة بالبيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود، بما في ذلك: إضفاء الطابع الأخضر على القطاع المالي، ونُظم الطاقة، وإزالة الكربون الصناعية، والمدن والبنية التحتية البيئية، والمنظومات الغذائية المستدامة، والأبنية الخضراء،⁴⁴ والاتصال المستدام.

يستخدم نهج التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر مجموعة من الأدوات المالية التابعة للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومن بينها القروض والاستثمارات في رأس المال (التي يأخذ فيها المصرف حصة أقلية فحسب)، والضمانات من خلال برنامج تيسير التجارة، والمساعدة من خلال الوسطاء الماليين على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.⁴⁵ يعمل المصرف أيضًا عن كثب مع الجهات المانحة الأخرى مثل صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية، والاتحاد الأوروبي،⁴⁶ ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ والجهات المانحة الثنائية الأخرى لحشد التمويل المناخي لعملائنا. بالإضافة إلى ذلك، طوَّرتنا مجموعة من البرامج المخصصة لتعزيز الاستثمارات الخضراء،

وتعزيز كفاءة الطاقة والموارد، والاقتصاد الدائري، والطاقة المتجددة، والقدرة على تحمل تغير المناخ، والانتقال العادل.⁴⁷

تضم مناطق المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وتغطي مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). يَمُول المصرف 16 مشروعًا في مصر، يتعلق سبعة منها بالموارد الطبيعية والطاقة، وينتمي مشروع مصفاة الاسكندرية الأخضر وحده إلى القطاع العام (الحكومي). وفي الأردن، يَمُول المصرف ثمانية مشاريع، يتعلق أربعة منها بجهود تحقيق الاقتصاد الأخضر، وتنتمي جميعها إلى القطاع الحكومي.

في لبنان، يدعم المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير القدرة التنافسية للقطاع الخاص، ويعرِّز إمدادات الطاقة المستدامة وجودة وكفاءة تقديم الخدمات العامة. ومن بين المشاريع العشرة في لبنان لغاية تاريخه (760 مليون يورو من استثمارات المصرف التراكمية)، تنتمي 100 في المئة من المحفظة إلى القطاع الخاص. ولضمان تنفيذ المشاريع المصممة استجابة لوباء فيروس كورونا في الوقت المناسب، وافق رئيس المصرف على تعديل الجداول الزمنية المعتادة للإفصاح عن بعض وثائق موجز المشروع المعتمدة في إطار هذه الاستجابة.

تتنوِّع محفظة المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في المغرب وتشمل الطاقة المستدامة (20 في المئة للصناعة والتجارة والأعمال التجارية الزراعية)، والتمويل المباشر وغير المباشر للمؤسسات الخاصة (21 في المئة)، وتعزيز إصلاح البنية التحتية (59 في المئة) وتيسير التمويل غير السيادي. ودعم المصرف 74 مشروعًا في المغرب لغاية تاريخه، تمثل 2937 مليون يورو من استثمارات المصرف التراكمية، وينتمي 44 في المئة منها إلى القطاع الخاص. ويضم القطاع

الخاص أيضًا أربعة مشاريع من بين المشاريع العشرة المتعلقة بالتحوّل الأخضر.

يدعم المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ستة مشاريع في تونس، يتعلّق اثنان منها بالتحوّل الأخضر. وينتمي المشروعان اللذان يدعمان الأعمال التجارية الزراعية والبنية التحتية الهيدروليكية في الواحات الجنوبية إلى القطاع العام/الحكومي.

ومنذ العام 2015، دعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 44 نشاطًا متعلّقًا بالتحوّل الأخضر في جميع أنحاء المنطقة. وكان للمغرب النصيب الأكبر منها (18)، ونُفذت سبعة أنشطة في كل من مصر ولبنان، وستة في كل من تونس والأردن.

المفوضية الأوروبية

تدير المفوضية الأوروبية التمويل المناخي الأول (Cli-mate Investor One)، وهو مرفق تمويل مختلط يموله عدد من الجهات المانحة والمستثمرين الرفيعي المستوى، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي. ويستهدف المرفق تطوير مشاريع الطاقة المتجددة وبناءها وتشغيلها في الأسواق الناشئة، ويركز على الاستدامة الطويلة الأمد وتسريع التحوّل إلى الطاقة الخضراء. وتتولّى إدارته مجموعة مديري صندوق المناخ (CFM) التي أنشئت في العام 2015 لإطلاق وإدارة سلسلة من مرافق التمويل، يستهدف كل منها مجالات مواضيعية رئيسية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويملك بنك الاستثمارات الهولندي، ومصرف FMO، وشركة سانلام إنفراوروكس (Sanlam In-fraWorks) التابعة لمجموعة سانلام في جنوب أفريقيا مجموعة مديري صندوق المناخ بشكل مشترك.

تشمل المرافق ذات الصلة صندوق التنمية الممول جزئيًا من الاتحاد الأوروبي، والمصمّم لتمكين المشاريع المناسبة من تحقيق الإقفال المالي في مرحلة مبكرة.

ويُموّل صندوق التنمية بالكامل من رأس مال الجهات المانحة، ويمنحه ذلك القدرة على تحمّل المخاطر في عمله من أجل "تطوير" مشاريع في مراحلها المبكرة. ويتمتّع صندوق التنمية باختصاص واسع النطاق لتصبح المشاريع "مقبولة مصرفيًا" (أي ناضجة بما يكفي لتحقيق الأرباح). وبالإضافة إلى رأس المال، تحظى أيضًا المشاريع الممولة من صندوق التنمية بدعم بيئي واجتماعي وهندسي وهيكل مالي.

ويستفيد صندوق الاستثمار في أنشطة البناء، الذي يساهم فيه الاتحاد الأوروبي أيضًا، من مجموعة المشاريع التي أعدها صندوق التنمية. ويوفر صندوق الاستثمار فرصًا استثمارية للمستثمرين التجاريين ويمكنه حشد رأس المال على نطاق واسع. ويُستخدم صندوق الاستثمار في أنشطة البناء لتمويل مرحلة بناء المشروع عن طريق تمويل كامل بالأسمهم.

وسيوفر صندوق إعادة التمويل، الذي لم يُنشأ بعد، الديون للمشاريع عندما تدخل في مرحلة التشغيل التجاري. وسيستهدف هذا المرفق المستثمرين في الديون الذين يسعون للحصول على حصة في أصول بنية تحتية خالية من المخاطر وطويلة الأمد.

ويحظى نشاط واحد فقط بالدعم في المنطقة من بين المشاريع الـ 58 التي تمولها هذه المرافق. ويشمل مشروع "إعادة تخطيط أفريقيا" الإقليمي في شرق أفريقيا الصومال في إطار إعادة تأهيل 20000 هكتار من الأراضي لصالح 40000 أسرة في صوماليلاند (محافظة دوين وأوداك) وأرض البنط (محافظات ساناغ وكاركار وباري)، وذلك من خلال منظمة الرؤية العالمية في الصومال ومنظمة كير (CARE) في الصومال والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية.⁴⁸ بالإضافة إلى ذلك، يمول الاتحاد الأوروبي مشاريع أبحاث إقليمية مثل ميد ريبست⁴⁹ ومنازة⁵⁰ ويركز جزء منها على التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. وفي جيبوتي، تمول المفوضية الأوروبية الزراعة الإيكولوجية⁵¹ وتوفير المياه النظيفة للأسر والزراعة.⁵²

بفضل موارد تساهم فيها 40 دولة مانحة،⁵³ بصفته كيان تشغيل الآلية المالية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.⁵⁴ وتتجدد هذه المساهمات المالية في كل أربع سنوات وتتوفر أموال مرفق البيئة العالمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحقيق أهداف الاتفاقات البيئية الدولية.

ويتولى البنك الدولي دور القِيم على مرفق البيئة العالمية، ويدير صندوق مرفق البيئة العالمية الائتماني. ويساعد القِيم على حشد موارد المرفق، ويصرف الأموال لوكالاته، ويعد تقارير مالية عن الاستثمارات واستخدام الموارد، ويراقب استخدام أموال الميزانية والمشاريع. ويُعد القِيم تقارير دورية تحتوي على مجموعة من المعلومات المالية الخاصة بالصندوق.

ويتوقّر دعم مرفق البيئة العالمية للوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص، والمؤسّسات البحوث، ومجموعة متنوّعة من الشركاء المحتملين، لتنفيذ المشاريع والبرامج في البلدان المستفيدة. ويدير مرفق البيئة العالمية صناديق ائتمانية متعددة أخرى وقدّم خدمات الأمانة مؤقتًا لصندوق التكيف (مراجعة أعلاه).

شغّل مرفق البيئة العالمية 14 مشروعًا ذا صلة في المنطقة العربية شملت مشاريع محدّدة نقدتها في الغالب وكالات الأمم المتحدة، لصالح بلدان منفردة من بينها الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والعراق وعمان ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن. بالإضافة إلى ذلك، مؤل الصندوق مشاريع إقليمية مثل مصايد الأسماك والإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي في إطار الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر المتوسط، واستفادت منها ألبانيا وتركيا وتونس والجبل الأسود والجزائر ولبنان وليبيا والمغرب، ومؤل أيضًا مشروع إعادة بناء منطقة متوسطة زرقاء وقوية (-Build Back a Blue and Stronger Mediter-

ويدعم أيضًا الاتحاد الأوروبي الجهات الفاعلة الأوروبية الخاصة من أجل توفير الخدمات للحكومات المحلية بهدف تطوير مشاريع التحوّل الأخضر الخاصة بها وتنفيذها. وتشمل هذه الجهات الفاعلة شركة HUI-la & Co. Human Dynamics GmbH & Co. KG (شركة محدودة المسؤولية) الألمانية التي تدير مشروع "كليما-ميد - العمل من أجل المناخ في جنوب المتوسط" (2018-2022) الذي تبلغ قيمته 6.9 مليون يورو ويغطي الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس، ويسعى إلى تعزيز حوكمة تغير المناخ وتعميم العمل المناخي، والمشاركة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومساعدة البلديات على إعداد مقترحات تمويل موثوقة وتأمين ممولين لها.

هذا ليس إلّا مثل واحد عن الجهات الفاعلة الكثيرة في هذا المجال، ولكنه يثير مسائل متعدّدة لا بد من النظر فيها:

1. زيادة خصخصة مبادرات التحوّل الأخضر في مسعى إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأمد، ضمن إطار الأهداف طويلة الأمد والشمولية
2. أدوار وقيم الجهات الفاعلة الخاصة في مجالات السياسة العامة وعلاقتها بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ومبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية
3. لامركزية أنشطة التحوّل الأخضر المهملة غالبًا نتيجة التركيز على الديناميات الثنائية والمتعددة الأطراف.

مرفق البيئة العالمية

تأسس صندوق مرفق البيئة العالمية الائتماني عشية انعقاد قمة الأرض في ريو في العام 1992، للمساعدة على حل المشاكل البيئية الأكثر إلحاحًا التي يواجهها الكوكب. يدعم تمويل مرفق البيئة العالمية المشاريع

مع التنمية المستدامة: من خلال تعزيز المنهجيات والمعايير والممارسات التي تعزز القواعد والقيم الجديدة.

ويوفر تغير المناخ للشركات فرصة غير مسبوقة للاستفادة من فرص النمو والاستثمار الجديدة التي تحمي الكوكب أيضًا. ويخصّص الصندوق الأخضر للمناخ جزءًا من أمواله للمساعدة على حشد التدفقات المالية من القطاع الخاص لتمويل فرص الاستثمار الذكي مناخيًا المقنعة والمربحة. ودعم الصندوق العالمي دون الوطني للمناخ (SnCF Global) التابع له أربعة مشاريع متعددة البلدان، شملت جميعها تونس. وبرز من جملة المشاريع مشروع عالمي واحد ضم تونس ومصر والمغرب، ومشروع آخر لخرن المياه وتكييف الزراعة مع تغيّر المناخ في شمال غزة (فلسطين).

البنك الإسلامي للتنمية

تأسس البنك الإسلامي للتنمية في العام 1975، وهو يوفّر التمويل في حالات العجز. يضطلع المصرف بمهمة تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة والقضاء على الفقر في البلدان الأعضاء، ويقدم التمويل إلى البلدان الأعضاء لمختلف المشاريع والبرامج التنموية التي تتضمن شراء السلع والأشغال والاستشاريين والخدمات الأخرى ذات الصلة. يُعد البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة التمويل الرئيسية الوحيدة التي يقع مقرها في المنطقة العربية، ويقع فرعها الرئيسي في جدة، المملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى هذه المعلومة الأساسية، يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى بناء شراكات تعاونية بين المجتمعات والدول وفي ما بينها، ويعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁵⁶

(ranearn) في المياه الدولية، الذي تديره منظمة Con-servation International في تونس والجبل الأسود والجزائر ولبنان والمغرب.

الصندوق الأخضر للمناخ

يُعتبر الصندوق الأخضر للمناخ عنصرًا أساسيًا في اتفاق باريس لتغير المناخ، وهو أكبر صندوق للمناخ في العالم، إذ وافق على مشاريع تمويل مناخي بلغت قيمتها 2.2 مليار دولار في العام 2020 من إجمالي 3.4 مليار دولار حظيت بالموافقة.⁵⁵ وكُلّف الصندوق الأخضر للمناخ بدعم البلدان النامية في زيادة طموحاتها المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنيًا وتحقيقها على مسار خفض الانبعاثات والقدرة على تحمّل تغيّر المناخ. ويستثمر الصندوق في أربعة مجالات (تحوّلات): (1) البيئة المبنية، (2) والطاقة والصناعة، (3) والأمن البشري وسبل العيش والرفاه، (4) واستخدام الأراضي والغابات والنظم البيئية. ويعتمد الصندوق نهجًا رباعي الجوانب يتضمن ما يلي:

- التخطيط والبرامج التحويلية من خلال تعزيز الاستراتيجيات المتكاملة والتخطيط وصنع السياسات لزيادة الفوائد المشتركة بين التخفيف والتكيف والتنمية المستدامة
- تحفيز الابتكار المناخي من خلال الاستثمار في التقنيات الجديدة ونماذج العمل والممارسات لإثبات المفهوم
- "إزالة مخاطر" الاستثمارات لحشد التمويل على نطاق واسع باستخدام الموارد العامة الشحيحة لتعزيز نسبة المخاطر إلى المكافآت المتعلقة بالاستثمار المنخفض الانبعاثات والقادر على تحمل تغير المناخ، وحشد التمويل الخاص، لا سيما للتكيف، والحلول القائمة على الطبيعة، والبلدان الأقل نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية
- تعميم إدماج المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في عملية صنع القرار الاستثماري لمواءمة التمويل

صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تأسس صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2012 بناءً على طلب شراكة "دوفيل" (Deauville) مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. يهدف الصندوق إلى دعم التحوّل الجاري حاليًا في بلدان متعدّدة في المنطقة من خلال توفير الأموال للتعاون التقني وتعزيز الحوكمة والمؤسسات العامة، إضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل من خلال النهوض بالإصلاحات التي يجريها البلد بهدف نهائي يقوم على تحسين حياة المواطنين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويقدم الصندوق قروضه كافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وركّز برنامج القدرة التنافسية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المقام الأول على التنمية الاقتصادية والحوكمة، ودعم على مدى عقد من الزمن مبادرات تعزيز قابلية توظيف الشباب في أثناء تحوّل تونس إلى الاقتصاد الأخضر، ودعم خطة إصلاح قطاع الطاقة في تونس، والنمو الأخضر، وإدارة النفايات الصناعية، وزيادة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر، وتطوير نوعية مياه موثوقة في الأردن.⁶²

الصندوق الخاص بتغير المناخ

تأسس الصندوق الخاص بتغير المناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام 2001 لتمويل المشاريع المتعلقة بالتكيف، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، والطاقة والنقل والصناعة والزراعة والغابات وإدارة النفايات، والتنويع الاقتصادي. ويجب أن يكمل هذا الصندوق آليات التمويل الأخرى لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الإسلامي للتنمية لا يدير برامج مخصصة لدعم التحوّل الأخضر، إلا أنه حفّز بعض هذه المشاريع. ويُعزى مثلًا للبنك الإسلامي للتنمية تيسير إنشاء المركز الدولي للزراعة الملحية، الذي يترأس جهود التكيف الزراعي مع تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع منسوب البحار (مراجعة الإمارات العربية المتحدة أدناه).

وكالة اليابان للتعاون الدولي

وكالة تنمية ثنائية الأطراف اعتمدها مؤخرًا صندوق التحوّل الأخضر، وبدأت عملها في الإدارة المجتمعية للمناظر الطبيعية من أجل تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ والحد من إزالة الغابات في مستجمعات المياه الأساسية في تيمور - ليشتي و"بناء جزر آمنة وقادرة على تحمل تغير المناخ في المالديف". تتعاون أيضًا وكالة اليابان للتعاون الدولي مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في مشاريع الطاقة المتجددة في القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا وشمال أفريقيا (منذ نيسان/أبريل 2021).

بالإضافة إلى ذلك، تمول وكالة اليابان للتعاون الدولي عمليات التنمية في جميع أنحاء المنطقة، أي في الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ومصر والمغرب واليمن. ففي الأردن، تُعرف الوكالة بتعاونها التقني في قطاع المياه في الأردن منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي.⁵⁷ وفي فلسطين، دعمت الوكالة تطوير قطاع المياه والزراعة المستدامة في الضفة الغربية.⁵⁸ أمّا في سوريا، فدعمت الوكالة مشاريع في إدارة الموارد المائية والاستخدام الفعال والصحة البيئية.⁵⁹ وشمل الدعم في تونس مشاريع في الإدارة البيئية لموارد مصائد الأسماك الساحلية وإعادة التحريج المتكاملة.⁶⁰ ودعمت الجهود المبذولة في اليمن الإدارة المجتمعية للمياه وإمدادات المياه الريفية.⁶¹

7%	إدارة نوعية الهواء
20%	السياسات والمؤسسات البيئية
100%	المجموع

بالإضافة إلى التمويل، توفر مجموعة البنك الدولي مساهمات يقدّمها خبراء في صياغة السياسات وتحليلها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إلى جانب البحوث الخاصة بكل بلد. وتتراوح هذه الأنشطة بين الدراسات حول جهود التعاون لمكافحة تلوث الهواء في الخليج،⁶⁴ وتقديم خطة عمل طارئة لقطاع الطاقة في لبنان،⁶⁵ وتكاليف ارتفاع منسوب البحر في المغرب العربي،⁶⁶ والعلاقة بين قضايا المياه المرتبطة بالنزاع والنزوح القسري.⁶⁷

ويتعاون البنك الدولي أيضًا في المشاريع ويمولها من خلال مرافق أخرى مثل مرفق البيئة العالمية. وقد تبرز إذًا ازدواجية في إجمالي رصيده من مشاريع التحوّل الأخضر. وتشمل القائمة الحالية للتمويل الخاص "بتغير المناخ" الذي يقدّمه البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 16 مشروعًا في جيبوتي، وعشرة مشاريع في مصر، وثمانية في اليمن، وستة في المغرب، وثلاثة في تونس وأثنان في كل من الأردن والعراق وفلسطين ولبنان.

ويقدم جدول أنشطة تمويل التحوّل الأخضر منذ العام 2015 أدناه قائمة بالمشاريع المختلفة المراحل التي تمولها الصناديق والوكالات تحوّل الأخضر الرئيسية. وترد التفاصيل والروابط الخاصة بهذه الجهات في الملحق الأول: قائمة بمشاريع التحوّل الأخضر الممولة، أدناه.

وأوكل مرفق البيئة العالمية، بصفته كيان تشغيل الآلية المالية التابعة للاتفاقية، بمهمة تشغيل الصندوق الخاص بتغير المناخ. وفي العام 2004، وافق مجلس مرفق البيئة العالمية على وثيقة برمجة توفر الأساس التشغيلي لتمويل الأنشطة في إطار الصندوق الخاص بتغير المناخ⁶³ (مراجعة مرفق البيئة العالمية أعلاه).

مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي من مرافق مالية مترابطة تختلف اختصاصاتها وعملاؤها. وتشمل هذه المرافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية التي تخدم أفقر بلدان العالم، ومؤسسة التمويل الدولية لدعم مبادرات تنمية التابعة للقطاع الخاص، ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف التي تعزّز الاستثمار عبر الحدود في البلدان النامية من خلال توفير الضمانات (التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان) للمستثمرين والمقرضين، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المخصّص لتسوية منازعات الاستثمار الدولية.

يموّل دعم البنك لإدارة القطاع العام إدارة البيئة والموارد الطبيعية. وتُصنّف أنشطة البنك ذات الصلة وفقًا إلى نسبة التمويل على النحو التالي:

إدارة القطاع الخاص %	
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	
20%	إدارة أصول الموارد الطبيعية المتجددة
20%	التنوع البيولوجي
21%	إدارة الصحة البيئية والتلوث
7%	تلوث المياه
7%	تلوث التربة

	اليمن	الصحراء الغربية	الإمارات العربية	سوريا	السودان	الصومال	المملكة العربية	قطر	فلسطين	عمان	المغرب	موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	جزر القمر	البحرين	الجزائر	أنشطة تمويل التحوّل الأخضر منذ عام ٢٠١٥	
4					1									2		1							صندوق ا لتكّيّف	
34			4		4	4					8	1						8	3		1	1	بنك التنمية الأفريقي	
2																		2					صندوق الاستثمار ا لبد يل	
5	1										2							2					صناديق الاستثمار ا لمنا خية	
44			6								18			7		6		7					المصرف الأوروبي للإنشاء و ا لتعمير	
3						1													2				المفوضية الأوروبية	
34	1		4		4					1	2	3	3	4		1	2	3	1	1		4	مرفق البيئة العالمية	
251	1		29	2	22	3			7	3	48	28		10		33	4	20	13	19	5	4	الصندوق الأخضر للمناخ	
51	8		3						2		6			2		2	2	10	16				البنك الدولي	
428	11	0	0	46	2	31	8	0	0	9	4	84	32	3	25	0	43	8	52	35	20	6	9	المجموع:

تحليل الوضع

المراقبة الدقيقة ولا تترتب عليها العواقب. أما شروط المعاهدات، على غرار اتفاق باريس، فهي موجبات ولها أثر قانوني وأبعاد فردية وجماعية ومحلية وخارجية في آن معًا. لكن تجدر الملاحظة إلى أنّ هذا القصور لا يقتصر على المنطقة العربية فحسب، إذ يشوب الإجراءات عينها في مختلف الدول التي ترفع تقاريرها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى السنوي.

تنطبق الظاهرة التي تنبثق من مراجعة تقارير الدول كافة المرفوعة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى على الاستعراضات الوطنية الطوعية في الدول العربية. وتُظهر هذه الاستعراضات عناية كبيرة من جانب الدولة ومؤسساتها ووكلائها على الصعيد المحلي، وذلك من خلال أدائها في مجال التحوّل الأخضر. قد تتعارض هذه النتائج مع سياسات الدول الخارجية وسلوكها الخارجي، بما في ذلك آثارها السلبية على النظم البيئية الخاصة بالشعوب الأخرى. ويُذكر هنا أن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين قد استشهدوا بهذا التناقض في الاستعراضات الوطنية الطوعية في بعض الممالك العربية. ولكن لا يمكن دراسة نهج التزامات الدول خارج حدودها الوطنية في مجال حقوق الإنسان تجاه أدائها في إطار التحوّل الأخضر، إلا من خلال بحث أوسع نطاقًا.⁶⁸ ولغاية تاريخه، صوّت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على الاعتراف بأن البيئة النظيفة والسليمة هي "حق من حقوق الإنسان"،⁶⁹ مع الآثار المتعددة التي يضيفها ذلك إلى الدراسة. ويأتي هذا قبل أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26) في غلاسكو.

وتُعد المراجعة السابقة محايدة إذ تعتمد على النصوص الرسمية المنشورة من الاستعراضات الوطنية الطوعية التسلسلية والوثائق ذات الصلة، مع تقبّل المعلومات من دون تمحيص. وتسمح هذه الوثائق بتحديد سياسة التحوّل الأخضر والأطر التشريعية جزئيًا وسطيًا ليس إلّا. وأصبح من الضروري إبدأً في مراحل معينة الرجوع

حرصت معظم الدول العربية، باستثناء تلك الغارقة في الصراع، على رفع التقارير إلى المنتديات الدولية المعنية بالعمل المناخي والسياسات العالمية ذات الصلة. لا بدّ من الإشارة إلى التفاوتات الكبيرة في إجراءات التحوّل الأخضر وأدائه في مختلف أنحاء المنطقة، ولكن معظم الدول تشارك إلى حدّ ما في التحوّل الأخضر. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإجراءات التي تتخذها الدول العربية والممولون الرئيسيون في إطار التحوّل الأخضر، وانطوت على تقييم كمي وليس نوعيًا.

ولكن تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات النوعية. من بين الاستعراضات الوطنية الطوعية كافة، الإيجابية جدًّا على ما يبدو، تشذ البحرين والكويت والعراق عن القاعدة إذ تتوقع زيادات في انبعاثات غازات الدفيئة وإنتاج النفط والغاز وعددًا قليلًا جدًّا من مبادرات التحوّل الأخضر. وقد يُعتبر ذلك بمثابة اعتراف صادق وليس كاستعراض للسياسة. ومع ذلك، يشير الاستعراض الوطني الطوعي إلى أن محرري الصياغة لم يكتسبوا بعد الأسلوب المعتاد والمصطلحات الخاصة بإعداد التقارير في إطار خطة العام 2030. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن بعض الاستعراضات الوطنية الطوعية (مثل العراق وسوريا، على سبيل المثال لا الحصر) يبرز المسؤولية كافة عن التدهور البيئي وتغير المناخ، في حين يتجاهل بعضها الآخر موضوع تغيّر المناخ في التقارير الرسميّة (مثل الاستعراضات الوطنية الطوعية في السودان وليبيا).

تكشف جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية عن غياب التمييز بين الالتزامات السياسية الطوعية والمؤقتة وبين واجبات الدولة الملزمة قانونًا والدائمة. وتفضّل الدول بشكل عام الإشارة إلى المعايير كافة بالالتزامات، علمًا أن هذه الأخيرة لا تخضع، بحكم تعريفها، إلى

إلى التقارير الأخرى ذات الصلة لسد الثغرات في الصورة التي تشكّلها الاستعراضات الوطنية الطوعية. وفي هذه المناسبات، استعانت الدراسة بطرق تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التي قدمتها لغاية تاريخه تونس والجزائر ومصر، بالإضافة إلى وثائق المساهمات المحددة وطنيًا، ومن بينها التحديثات، التابعة للدول العربية الثمانية عشر التي قدّمتها، فضلًا عن مصادر موثوقة أخرى.

ولا يبدو أي من الاستعراضات الوطنية الطوعية أو تقارير تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أو المساهمات المحددة وطنيًا "وطنيًا" فعلاً، إذ يعكس مساهمات وتعاون أصحاب المصلحة المتعدّدين، بل هي تقارير "حكومية"، أعد كل منها بمساعدة وكالات الأمم المتحدة أو من دونها. وفي هذه الحالة، تبرز الحاجة إلى دراسة إضافية لتحديد درجة نجاح السياسات والتقارير التي تستشهد بها في اختبار المشاركة الهادفة والملكية السيادية. وتتطلب هذه المسألة وملاءمة السياسات المذكورة مستوى من الجهود يتجاوز نطاق هذه المراجعة.

بالإضافة إلى حالة الطوارئ المناخية، شهد سياق العالم المنكوب بالبوء تحولات بارزة أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع اقتصادات السوق الناشئة. ويتمثل الأثر الأكثر وضوحًا بالديون الإضافية البالغة قيمتها 14 تريليون دولار التي يجب سدادها في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء. ولكن تحوّل العبء المالي الإضافي في الاقتصادات الناشئة إلى أسواق الديون الخارجية مع ظهور جولة جديدة من الاقتراض للمساعدة على تمويل الدين الخارجي وأوجه الشذوذ في ميزان المدفوعات في ظل التحوّل الأخضر الضروري. ومن المتوقع أن يؤدّي في نهاية المطاف إصدار الديون الإضافية في البلدان الغنية إلى رفع أسعار الفائدة والدعوة إلى إعادة رأس مال التمويل إلى الموطن، وقد يحدّ ذلك من الحصول على التمويل أو زيادة تكاليف التمويل بالنسبة إلى اقتصادات السوق

وبالتزامن مع أزمته المناخ والصحة العامة، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان التي تشهد صراعًا مثل سوريا وليبيا واليمن منذ العام 2012 بدرجة كبيرة، واتخذت 90 في المئة تقريبًا من هذه المساعدة الدولية شكل مساعدات إنسانية. ومن بين البلدان الأقل نموًا، حصلت الصومال واليمن في السنوات الخمس الماضية على مستويات أعلى من المساعدة الإنمائية الرسمية، معظمها كمساعدات إنسانية، في حين انخفضت بدرجة كبيرة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقاها السودان في خلال العقد الماضي.

ازدادت على مدى السنوات الخمس الماضية المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، ومن بينها الأردن وتونس ومصر والمغرب، ولكنها ظلت متقلّبة واختلّفت من عام إلى آخر. ويشكّل عدم الاتساق في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر قلق كبير، بالإضافة إلى القلق من عدم حفاظ البلدان المتقدمة على التزامها بتخصيص 0.7 في المئة بالحد الأدنى من دخلها القومي لمساعدة للبلدان النامية.⁷¹ وتذكّر استعراضات وطنية طوعية كثيرة الدول الأخرى بهذا الالتزام عند مواجهة التكاليف المتزايدة للتحوّل الأخضر.

وتُظهر هذه الدراسة، كسمة خاصة للمنطقة العربية، تكاليف فرص الصراع البديلة في هذه البلدان لجهود التحوّل الأخضر العالمي، فضلًا عن الضرر المباشر الذي يلحق بالبيئة - بشكل مباشر وغير مباشر - بسبب الحرب المستمرة. ومن الواضح أيضًا أن النزاعات الرئيسية والاحتلالات الطويلة الأمد في المنطقة، وتحديدًا احتلال فلسطين والصحراء الغربية، ييسرها ويسلحها ويمولها بعض الدول الغربية عينها التي تدير صناديق التحوّل الأخضر وتزودها بالموارد.⁷²

يحتاج التحديد الشامل والدقيق لقائمة ممولي التحوّل الأخضر ومشاريعه، إلى بذل جهود دؤوبة وطويلة الأمد. وتغطي الدراسة الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال، ولكن تضم مصارف التنمية الحكومية

حوالى 450 مؤسسة في مختلف أنحاء العالم. ويُضاف إلى هذه المؤسسات عدد لا يحصى من المصارف التجارية والخاصة، فضلاً عن ترتيبات المساعدة الثنائية الأطراف، واتفاقيات الاستثمار الثنائية الأطراف، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومنح وقروض التعاون التقني التي لا تُنشق عبر الجهات الفاعلة الرئيسية ويُذكر بعضها ذكرًا عابرًا في موجز الدراسة القطرية.

يصعب تتبع النطاق الهائل والمعقد لجهود التحول الأخضر، حتى في منطقة محددة، بأي مستوى من الشمولية. ويُعزى التعقيد إلى ما يلي:

زيادة خصخصة مبادرات التحول الأخضر في مسعى إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأمد، ضمن إطار الأهداف طويلة الأمد والشمولية

أدوار وقيم الجهات الفاعلة الخاصة في مجالات السياسة العامة وعلاقتها بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ومبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية لامركزية أنشطة التحول الأخضر المهملة غالبًا نتيجة التركيز على الديناميات الثنائية والمتعددة الأطراف.⁷³

يجب أن يخضع دور القطاع الخاص في جهود التحول الأخضر إلى تدقيق ضروري لا يقتصر على المصادر التي استعانت بها هذه الدراسة. وتتأذى القضايا المعنية والقيم الموضوعية على المحك في عملياته من المصلحة المتأصلة غير العامة للجهات المنفذة المهمة بالقطاع الخاص، التي تستفيد من مصارف التنمية الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، أثارت الطبيعة المبهمة وغير الديمقراطية لتمويل التحول الأخضر من رأس المال الخاص، بشكل عام، والأعمال التجارية الزراعية، بشكل خاص، المخاوف بشأن ظاهرة "الغسل الأخضر" لقطاعات بأكملها.⁷⁴

وانتقلت معظم البلدان إلى الطاقة المتجددة من خلال نموذج يتخذ من القطاع الخاص شريكًا رئيسيًا، نظرًا إلى خبرته وقدرته التشغيلية. وحظي هذا النهج بالدعم من خلال وضع إطار تنظيمي يهدف إلى تعزيز

ثقة المستثمر، وحشد أصحاب المصلحة، وتقاسم الموارد.⁷⁵ وفي هذا السياق، ينطوي التحول على عملية تنازلية تدعمها مؤسسات الحوكمة العليا، بما أن أصحاب المصلحة لا يناقشون بانتظام الخيارات المختلفة للتحول في مجال الطاقة.

ويتوافق مع جهود التحول الأخضر الحثيثة في بعض البلدان، مسار العمل المعتاد عنه الذي تنتهجه وينطوي على الاستثمار المستمر في النفط والغاز أو الصناعات الاستخراجية الأخرى ضمن الولايات القضائية للدول العربية. وتشمل الأمثلة صفقة التنقيب البحري عن النفط والغاز التي أبرمتها شركة رويال داتش شل (Royal Dutch Shell) مع الحكومة المصرية في العام 2020. وبالنسبة إلى شركة شل، يتعارض هذا الاستثمار مع نتائج الدعوة القضائية التي أفضت إلى ثني الشركة عن أي استثمارات إضافية في الوقود الأحفوري.⁷⁶ وفي الأردن، تسعى وزارة الطاقة والثروة المعدنية إلى تحويل محمية ضانا للمحيط الحيوي إلى منجم نحاس،⁷⁷ ويؤدي مشروع يموله بنك الائتمان لإعادة الإعمار وتديره الأونروا لتوفير مياه نظيفة للاجئين إلى تدمير منطقة غابات طبيعية في المقابلين.⁷⁸

مؤخرًا، أُثير جدل حول التوجه إلى إدخال الأشجار الصنوبرية في النظم البيئية التي لا تلائمها في المنطقة والعالم بسبب التناقضات في ممارسات الصندوق القومي اليهودي في مختلف أرجاء فلسطين. لا تخفي مشاريع التحريج التابعة للصندوق القومي اليهودي أثر القرى المهجورة وزراعة المدرجات الخاصة بالسكان الأصليين من الفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم فحسب، بل تؤدي أيضًا زراعة أي أشجار صنوبرية إلى المطالبة الإسرائيلية بضم هذه الأرض باعتبارها "محمية غابات"، وتستخدم هذه الذريعة لمنع الفلسطينيين من استخدام أرضهم. بالإضافة إلى ذلك، تمتص الأشجار الدائمة الخضرة قدرًا أكبر من حرارة الشمس وتغير المناخ المحلي الطبيعي والنظام

التوصيات

تعطي هذه المراجعة لمحة عن مشهد متعدد الأبعاد ومتغيّر باستمرار. قد لا تكون المعلومات الواردة في هذه الدراسة كافية نظرًا إلى طبيعة المجال الدينامية، ويشير ذلك إلى ضرورة بذل جهد مستدام لمواكبة التطورات والتحوّلات في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، تساعد الطبيعة الوصفية التي تتسم بها الدراسة على تحديد الجهود المبذولة في التحوّل الأخضر. ولكنّ الدراسة لا تسعى إلى تحديد قيمة الجهود أو تكاليف المشاريع من الناحية المالية، واستبقت هذا القصور الذي قد يشكّل موضوع دراسة ورصد معمّقين.

ونظرًا إلى إمكانية التوسع في الدراسة، تتناول التوصيات إمكانيات زيادة مشاركة المجتمع المدني ومتابعته. وتلي هذه الآفاق توصيات لجهات فاعلة محددة، من ضمنها الدول والجهات المتبرعة في إطار عمليات التحوّل الخضراء.

وتوفر هذه الدراسة، على الرغم من القيود التي يفرضها أمدها القصير، أساسًا لترتكز عليه الدول والمواطنون. وقد يتخذ هذا الجهد الإضافي شكل "مرصد" للمجتمع المدني، يُقسّم فيه العمل ووظائف تبادل المعلومات على مختلف أنحاء المنطقة. وتساهم هذه العملية في تطوير مهارات المناصرة وتحليل السياسات لدى المشاركين. وسيسمح هذا الرصد بتقديم التوصيات التالية للأطراف كافة.

نظرًا إلى المبالغ المالية الكبيرة المتداولة في إطار تمويل التحوّل الأخضر وتنفيذ المشاريع، يلوح دائمًا إغراء السعي وراء الربح والفساد والميل إليهما، ويجب على جميع الأطراف المعنية توخي الحذر والحرص على

البيئي، ولا يمكن ضمان استدامتها من دون ري الشتلات المكلف وغير المستدام.⁷⁹ وأثبت الجفاف، على غرار الموجة التي ضربت المنطقة في العام 2010، أن ظاهرة جوية واحدة كفيّلة بالقضاء على ما يصل إلى 80 في المئة من هذه الأشجار الصنوبرية. وبمعزل عن العواقب البيئية، حظيت الصلة بين "إعادة التحريج" التي يقوم بها الصندوق القومي اليهودي وجريمة نقل السكان الخطيرة من خلال حرمان الفلسطينيين من أرضهم وبناء المستوطنات فيها باهتمام العالم.⁸⁰ وتخضع فرضية إنشاء "جدران خضراء" الطموحة في مناخات غير ملائمة للانتقادات علماء البيئة بشكل عام.⁸¹

وتطال حاليًا انتقادات كثيرة واحات ألواح الطاقة الشمسية الكبيرة في الصحراء،⁸² إذ ترفع هذه التركيبات درجات الحرارة المحلية لتولد جزءًا بسيطًا من الطاقة المخزّنة ليس إلا، وتشكّل غالبًا موضع نزاع متصل بالأراضي مع أصحاب الأرض التقليديين. وفي حالة المغرب الذي طور مشروعًا للطاقة الشمسية في الأراضي المحتلة، تشكّل الممارسة ونتائج انتهاكات خطيرة للقانون الدولي أيضًا، بما في ذلك القواعد الآمرة.⁸³

تجنب الفساد وكشفه ومكافحته بدقة في مختلف مراحل جهود التحول الأخضر.

وترد في ما يلي توصيات مخصصة للجهات الفاعلة المعنية وتشمل الدول والشركاء الماليين والجهات المنقذة والمجتمع المدني:

توصيات للدول

قد تولد مشاريع التحول الأخضر، ولا سيما المشاريع الكبيرة الحجم، سوء الفهم والرفض وحتى النزاع. ويسمح إذًا تخطيط مشاريع الطاقة المتجددة من خلال إشراك أصحاب المصلحة كافة بضمان تقبل اجتماعي أكبر وبتوفير صورة واضحة بشأن نتائج التحول. ويؤدي المجتمع المدني المنظم دورًا مركزيًا في هذه العملية من خلال نشر الوعي العام بقضايا الطاقة وإشراك المواطنين في أثناء مرحلة التنفيذ. ويمكن وضع آليات للتنسيق والتشاور على مختلف المستويات من أجل إشراك أصحاب المصلحة بشكل فعال في عمليات صنع القرار ذات الصلة. وتمنح الالتزامات والأنظمة المجتمعات تفويضًا للعمل كمحرك للتنمية المحليّة بهدف تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، ولا سيما في إنفاذ الموجبات الحالية.⁸⁴

نوصي بما يلي كأداة سياسية:

- من أجل زيادة التقبل الاجتماعي لسياسات وجهود التحول الأخضر، يجب مواكبة أصحاب المصلحة بالمستجدات بشكل منهجي، ابتداءً من مرحلة تخطيط المشروع، ليطلعوا على خيارات الموقع والتكنولوجيا، والإطار التنظيمي، وعوائد المشروع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملموسة.
- من أجل تجنب اللبس في اللغة والمفاهيم في أدوات الإبلاغ، يجب أن تدرك الحكومات وأن تعكس الفرق بين التزامات الدولة الطوعية والمؤقتة في إطار "القانون غير الملزم" والأدوات السياسية من ناحية، والموجبات الدائمة والملزمة بموجب المعاهدات (والقواعد الآمرة) من ناحية أخرى،

بأبعادها الفردية والجماعية والمحلية والخارجية في آن واحد.

إعداد طرق لإعادة الطرف المفقود في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أي إشراك عامة الناس في الخطاب السياسي وفوائد مشروع التحول الأخضر.

اعترفت الهيئة العليا المعنية بصنع سياسات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأن البيئة النظيفّة والصحية هي "حق من حقوق الإنسان"، وتصور هذه الخطوة العمل البيئي والمناخي من منظور جديد يتعلق بالتزامات الدولة تجاه هذا الحق، ولا تزال هناك حاجة إلى مواءمة التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة والمعايير والالتزامات في مجال حقوق الإنسان.

يجب أن تُظهر أدوات إعداد التقارير "الوطنية" المشاورات مع أصحاب المصلحة المنظمين ومدخلاتهم. تغيب في المنطقة العربية بشكل خاص مشاركة المجتمع المدني ويجب معالجة هذا الغياب.

في الوقت عينه، تلقى مساهمة القطاع الخاص في التقارير والعمل المناخي ترحيبًا. ولكن ينبغي تطبيق معايير معينة، من بينها الشفافية، في المتابعة بطريقة توضح اختلاف المصالح الخاصة عن المصالح العامة والتعددية للجهات الفاعلة الأخرى، سواء أكانت من المؤسسات العامة أو المجتمع المدني.

سيساعد تضمين البيانات المتعلقة بمستوى المديونية التي يتكدها الأطراف في سياق تمويل التحول الأخضر على سد الثغرات في تقارير التحول

الأخضر.

- تؤدي غالبًا الجهات الفاعلة الخاصة التي تنفذ مشاريع التحوّل الأخضر إلى خصخصة السلع والخدمات العامة، ويجب إبدأً على الدول وجميع حكوماتها المتعاقبة تنظيم هذه المشاريع بطريقة تضمن عدم تسببها بزيادات غير مبررة في رسوم المستخدم أو تراجع جودة المرافق والخدمات العامة.
- تواصل بعض الحكومات مسار عملها المعتاد، بما في ذلك مواصلة الحرب المستمرة والاحتلال والسياسة العسكرية، فضلًا عن الاستثمار في استخراج الوقود الأحفوري والصيد الجائر والاستخراج المفرط. ويقع على عاتق الدول واجب احترام القانون الدولي، بما في ذلك القواعد الآمرة، ولكن يفرض ذلك على المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين الإشارة إلى هذا التناقض.

والتنقيب عنه، لأن هذه المساعي تتعارض بطبيعتها مع التحوّل الأخضر ومكافحة تغير المناخ.

توصيات للوكالات المنفذة

- يجب على الإدارة والموظفين الآخرين في الوكالات المنفذة كافة، سواء أكانت شركات من القطاع الخاص ومقدمي خدمات للشركات القائمة في دولة ملتزمة بمعاهدة أو منظمات متخصصة قائمة على ميثاق الأمم المتحدة، فهم وتطبيق أطهرهم المعيارية والتنظيمية، فضلًا عن العمليات التقنية في مجال التحوّل الأخضر. وهذا يشمل احترام حقوق الإنسان ومعايير التشاور البناء ومشاركة المجتمعات والسكان المتضررين، بما في ذلك ضمان الموافقة الحرة والمسبقة والمدروسة قبل تنفيذ المشروع.

توصيات للمجتمع المدني

- تتطلب إمكانات الرصد المعزز جدًا جماعيًا وتقسيمًا للعمل، فضلًا عن الروابط مع المراقبين في مناطق أخرى والتواصل معهم.
- في مسعى المجتمع المدني، بصفته مرصداً، إلى توسيع نطاق البحث المتعلق بالتحوّل الأخضر وتعميقه وإطالة أمده، يتعيّن عليه:
- تقييم محتوى التقارير الرسمية ونوعيتها، فضلًا عن أهمية السياسة والأطر التشريعية والمؤسسية التي توجه جهود التحوّل الأخضر وتماسكها وفعاليتها وتأثيرها.
- نهج الاقتصاد السياسي ضروري ليحلل المجتمع المدني نتائج مشاريع التحوّل الأخضر، بالإضافة إلى "ثقافة السياسة" في الدول في ما يتعلق بالقرارات والاختيارات في أثناء عمليات صنع القرار.
- يستفيد المرصد المتعدد الجهات الفاعلة من تطبيق نهج التزامات الدول خارج حدودها الوطنية على مراقبة التحوّل الأخضر وتحليل سياساته.
- يجب على منظمات المجتمع المدني أن:

توصيات لمؤسسات التمويل

- تُعد مصارف التنمية الحكومية والجهات الممولة الخاصة وصناديق الاستثمار، سواء أكانت متعددة الأطراف أو قائمة في دولة ملتزمة بمعاهدة، أطرافًا ثالثة للدولة المعنية وشعبها ويجب عليها أن تراعي حقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي الأخرى في اختيارها للمشاريع الممولة والشركاء.
- يشكّل غالبًا تمويل الجهات الفاعلة الخاصة لتنفيذ مشاريع التحوّل الأخضر مسارًا إلى خصخصة السلع والخدمات العامة، ولا ينبغي إبدأً أن تؤدي هذه المشاريع إلى زيادات غير مبررة في رسوم المستخدم أو تراجع جودة المرافق والخدمات العامة.
- يجب أن تحرص مؤسسات التمويل الأخضر كافة على تجنب تمويل الزراعة الصناعية، والأعمال التجارية الزراعية، واستخراج الوقود الأحفوري

- تراقب مصارف التنمية الحكومية وصناديق الاستثمار لا سيما في القطاعات الحساسة وعند استخدام الممارسات البيئية الضارة (الأعمال التجارية الزراعية والمواد الكيميائية).
- تراقب تمويل التحوّل الأخضر وأن تقيّمه بشكل نقدي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى (السلح مقابل العمل المناخي)، من أجل تصنيف الأولويات التي تسعى الدولة إلى معالجتها.
- يجب أن تتناول الدراسة النقدية مفهوم "القدرة على الصمود" واستخدامه، ولا سيما في ما يتعلق "بالتنمية المستدامة" وإطارها المعياري الراسخ، "والمساءلة" والمسؤولية" عن تغير المناخ، فضلاً عن "الانتصاف والتعويض" للضحايا.

وفي نهاية المطاف، لا بد من ظهور مجتمع يُحشد أفراده ليلتزموا بالتحوّل الأخضر ويطوروا رؤية مشتركة محتملة ويؤثروا في سياسات الطاقة على مستويات مختلفة. وقد تظهر إذًا أشكال جديدة من التواصل الاجتماعي، تشرك بشكل خاص أصوات النساء والشباب والسكان الأصليين والمزارعين والرعاة القلقين الذين يواجهون من الخطوط الأمامية لتغير المناخ، وقد تظهر أيضًا ثقافة نقاش وتشاور قوية في أوساط الجهات الفاعلة المعنية.

